مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ١٠ العدد ١ (يوليو) ٢٠٢٥
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/

مصر والتنمية المستدامة

Egypt and Sustainable Development

علاء عبد المجيد محمود موسى*(١)، علاء عبدالحفيظ محمد (٢)، معمر رتيب عبد الحافظ (٣)

(١)	المؤلف المختص*: باحث دكتوراه سياسة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان
(٢)	أستاذ العلوم السياسية، وعميد كلية التجارة، جامعة أسيوط.
(٣)	أستاذ القانون الدولي العام ووكيل كلية الحقوق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، بجامعة أسيوط

المستخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع "مصر والتنمية المستدامة"، بالاعتماد على المنهج التكاملي الذي يدمج بين التحليل النظري والتطبيق العملي، بهدف تقديم صورة متكاملة عن جهود الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها. تبدأ الدراسة بتوضيح ماهية التنمية المستدامة من حيث نشأتها وتطورها التاريخي، بالإضافة إلى استعراض أبرز التعريفات التي وردت في الأدبيات المعاصرة. ثم تنتقل إلى مناقشة مفهوم التنمية المستدامة، مع التركيز على أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ومدى تداخل هذه الأبعاد في السياق المصري.

كما تتناول الدراسة أثر السياسة الخارجية المصرية في دعم جهود التنمية، من خلال تعزيز الشراكات الدولية، وجذب الاستثمارات، والمشاركة الفاعلة في المبادرات العالمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وتناقش الدراسة كذلك الآثار الاقتصادية، مثل دعم الاقتصاد الأخضر، وتنويع مصادر الطاقة، وتحسين البنية التحتية، إلى جانب الآثار الاجتماعية التي تشمل تحسين جودة التعليم، وتوسيع مظلة الرعاية الصحية، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتُبرز الدراسة أيضًا الآثار البيئية، كالحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، ومواجهة التغير المناخي.

وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في مصر يتطلب رؤية استراتيجية شاملة، وتكاملًا بين السياسات المحلية والدولية، ومشاركة فعالة من مختلف فئات المجتمع.

الكلمات الرئيسية: التنمية المستدامة، السياسة الخارجية المصرية، العلاقات الإفريقية، الأبعاد البيئية والاقتصادية، رؤية مصر ٢٠٣٠

Abstract

This study addresses the topic of "Egypt and Sustainable Development", employing an integrative approach that combines theoretical analysis with practical application, aiming to present a comprehensive overview of Egypt's efforts in achieving sustainable development across its various dimensions. The study begins by clarifying the essence of sustainable development, tracing its historical evolution and exploring key definitions in contemporary literature. It then discusses the concept of sustainable development, emphasizing its economic, social, and environmental pillars and how they intersect within the Egyptian context.

The research further explores the impact of Egypt's foreign policy in supporting development efforts through the strengthening of international partnerships, attracting investments, and active participation in global sustainability initiatives. It also examines the economic impacts of sustainable development, such as promoting green economy practices, diversifying energy sources, and improving infrastructure. In addition, the study analyzes the social effects, including the enhancement of education quality, expansion of healthcare coverage, and promotion of social justice. The environmental impacts are also highlighted, such as conserving natural resources, reducing pollution, and addressing climate change.

The study concludes that achieving sustainable development in Egypt requires a strategic, long-term vision, integration between domestic and international policies, and active participation from all segments of society.
Keywords: Sustainable Development, Egyptian Foreign Policy, African Relations, Environmental and Economic Dimensions, Egypt Vision 2030.

مقدمة:

فقد سعت مصر إلى استعادة دورها في إفريقيا كإحدى دوائر الأمن القومي المصري خاصة في ظل العلاقات التاريخية والمصالح الحيوية بين مصر ومحيطها الأفريقي، هذا وتواصل مصر الاهتمام بتعزيز أواصر التعاون مع دول المنطقة بصورة شاملة، والدول العربية الإفريقية، ودول حوض النيل بصفة خاصة، لتشمل آفاقاً أكثر رحابة من خلال التركيز على مشروعات التنمية بصفة أساسية، والخدمات الاجتماعية من جهة أخرى، والتنوير والوعي الثقافي من جهة ثالثة، ومن ثم معالجة جذور المشكلات الأمنية الناجمة عن عوامل التهميش ومعاناة الفقر، واستمرار التنسيق والتشاور على المستوى الأمني بالتوازي والتزامن مع تكثيف الدورات التدريبية، ومتابعة تنفيذ اتفاقات التعاون القائمة، وتشجيع تبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية على مختلف المستويات وفي شتى المجالات، وبالفعل استطاعت مصر أن تتحرك ناحية تعزيز دورها، وباتت التحركات المصرية تمضي بخطي ثابتة لتحقيق هدفها، فاستردت عضويتها في الاتحاد الإفريقي في يونيو٢٠١٤م، كما حصلت على عضوية مجلس الأمن والسلم الإفريقي لمدة ٣ سنوات، وترأست لجنة المناخ في الاتحاد الإفريقي لعامين، بالإضافة إلي حصولها علي العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وانخراطها في العديد من القضايا والملفات التي

تشكل أجندات دول القارة، لتعلن بداية عهد جديد في العلاقات مع القارة السمراء ومساندة الأشقاء الأفارقة في تحقيق التنمية المستدامة.

اولاً- مشكلة الدراسة:

لقد انطلقت السياسة المصرية تجاه الدول العربية الإفريقية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهداف استراتيجية مرتبطة بالمجالين الداخلي والخارجي، إذ أن العامل الخارجي له دور كبير في الإضرار بالأمن القومي للدولة، ومن هنا تتولد الإشكالية البحثية التي نحن بصدد الخوض فيها، فيكون السؤال العام المجرد هو لماذا يؤثر العامل الخارجي علي الأمن القومي للدولة المصرية ؟، ويكون سؤالنا التطبيقي هو ما أثر السياسة المصرية تجاه الدول العربية الإفريقية نحو تحقيق التنمية المستدامة؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما واقع التنمية بين مصر والدول العربية الإفريقية ؟

٢- ما هي أهداف ومحددات السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا؟

٣- ما هي دوافع الاهتمام بالترابط الإفريقي ؟

٤- كيف يمكن للسياسة المصرية ارجاع الترابط العربي الإفريقي ؟

ثانياً- أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الإفريقية وتأثيرها على الأمن، والمياه في المنطقة.

- التعرف على متطلبات الدول العربية الإفريقية، وتسليط الضوء على التدخل الخارجي (الإسرائيلي) في إفريقيا.

- وضع تصور مقترح يمكن من خلاله توظيف مهارات التفكير العلمي وفق حاجات الدول العربية الإفريقية.

ثالثا - أهمية الدراسة:

يمكن النظر إلى أهمية هذه الدراسة من زاويتين (علمية وعملية): -

أولاً: الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية من خلال اعتبار هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تهتم بالمؤثرات والقيود الخارجية التي لها أثر كبيرٌ على اتخاذ القرارات، وأن القيادة الرشيدة هي التي تنظر إلى عدم التأكيد على أهمية بعض الطرق دون الأخرى، كما تسليط الضوء على التدخل الخارجي (الإسرائيلي) في إفريقيا، وتفسير استراتيجيتها في التعامل مع الدول الإفريقية، كما أن من أبرز ما يميز هذه الدراسة هو أنها تتناول السياسة الخارجية، وتبرز ما في السياسة الخارجية المصرية، والاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها

صناع القرار في مصر وكان لها أثر على علاقتها بالقارة الإفريقية، وفي أنها تقدم إضافة للمكتبة العربية في موضوع لا توجد فيه دراسات كثيرة حول كيفية مساهمة السياسة الخارجية المصرية في تحقيق التنمية المستدامة لمصر وللدول العربية الإفريقية.

ثانياً: الأهمية العملية:

- تعمل هذه الدراسة على تقديم مقترحات لصانعي القرار حول سبل مساهمة السياسة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتطبيق على حالة الدارسة وهي السياسة الخارجية لمصر تجاه الدول العربية الإفريقية.
- تفتح هذه الدراسة المجال لدراسات أخرى شبيهة مع اختيار مناطق جغرافية أخرى كحالات دراسية.
- الوقوف على ماهية السياسة الخارجية، والخصائص والمميزات التي يجب أن تتوافر في السياسة الخارجية المصرية.
- الوقوف على محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول العربية والقارة الإفريقية بشكل عام وخاصة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م.
- أثر السياسية المصرية في إفريقيا على الأمن المائي المصري، والتعرف على الاتفاقيات التاريخية التي تنظم العلاقات بين مصر ودول حوض النيل.

- التعرف على الموقف الأثيوبي تجاه نهر النيل وموقف دولة (أوغندا – تنزانيا –كينيا)، وسياسة البنك الدولي ومدى تدخله في الوضع المائي العربي.
- عرض بعض الحلول المقترحة للحفاظ على حماية الأمن المائي، وعرض التوظيف الثقافي المصري تجاه إفريقيا، والدور الثقافي لمراكز البحوث والدراسات المعنية بالتعاون مع إفريقيا، وكذلك التعاون الإعلامي المصري –الإفريقي والتعاون في مجال الإغاثة الطبية والإنسانية وغيرها.

رابعاً– منهج الدراسة:

نظراً لخصوصية الموضوع الذي نتناوله في هذه الدراسة، وما جعلني أقف أمام مناهج البحث المختلفة لانتقاء المنهج المناسب لهذا الموضوع المهم، وقد وجدت أن المنهج التكاملي هو أفضل المناهج التي تناسب هذه الدراسة؛ وذلك لأنه يجمع في طياته: –

– المنهج التاريخي: –وهذا المنهج يتناول سياسة مصر الخارجية قبل الحكم الناصري وخلال فترة (١٩٥٢–١٩٧٠)، وتقوية السياسة الناصرية العلاقة بين مصر والدول العربية، وكذلك طرد الخبراء

السوفييت خلال فترة (١٩٧٠-١٩٨١) وزيارة السادات للقدس، والسياسة الخارجية المصرية خلال فترة (١٩٨١-٢٠١٤) وما بعدها.

- المنهج التحليلي الوصفي: -وهذا المنهج يقوم بتحليل السياسة الخارجية خلال الفترات المختلفة، وتوصيفها وتتبع آثارها وما نتج عنها.
- المنهج المقارن: -وهذا المنهج يتناول السياسة الخارجية مقارناً بين مواقف صناع القرار مع الأحداث وكيفية معالجتها.

خامسا -حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية بالحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية:** تتركز على بيان حال السياسة المصرية تجاه الدول العربية الإفريقية، وكيفية تحقيق التنمية المستدامة.
- **الحدود المكانية:** سيتم تطبيق هذه الدراسة على الدول الإفريقية.
- **الحدود الزمنية:** تتحدد فترة الدراسة في الفترة الممتدة فيما بعد عام ١٩٥٢م؛ وذلك لأنها تعد نقطة تحول في العلاقات المصرية والسياسة المصرية بشكل عام

تقسيم البحث الي ثلاث مباحث

المبحث الاول : ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

المبحث الثالث : أثر السياسة الخارجية المصرية على تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الاول : ماهية التنمية المستدامة:

حاولت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية، والاقتصاديين، تعريف التنمية المستدامة، وكل منها نظر إليها من زاوية معينة.

مفهوم التنمية المستدامة:

فعرفت بأنها :التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم من خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي [١]، كما عرفت أيضا بأنها : التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم [١].

(١) "اللجنة العلمية للبيئة والتنمية (أكتوبر ١٩٨٩)، مستقبلنا المشترك"، ترجمة محمد كامل عارف، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد ١٤٢.

ويعرف ادوارد بابير التنمية المستدامة: بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية، مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الإضرار والإساءة البيئية [٢].

أما منظمة اليونسكو، " فترى التنمية المستدامة أن كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية، ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض.

وقد عرف (بوتلاند) في تقريره الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام **١٩٨٩**م بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها" [٣].

كما عرفها (جيمس سبيث) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " التنمية المستدامة بأنها: "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادي أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما أنها تنمية لصالح الفقراء، والطبيعة، والمرأة، وتستند على النحو الذي يحافظ على البيئة، وهي تنمية تزيد من تمكين الناس، وتحقيق العدالة فيما بينهم" [٤].

وتعريف الأمم المتحدة التنمية المستدامة: بأنها هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وتركز على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية [٥].

كما ينظر: "التنمية المستدامة في الوطن العربي...الواقع والمأمول (٢٠٠٧) نحو مجتمع المعرفة"، **سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي**، جامعة الملك عبد العزيز السعودية، ص ٦٦.

(١)"التنمية المستدامة في الوطن العربي...الواقع والمأمول(٢٠٠٧) نحو مجتمع المعرفة" ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز السعودية، ص ٦٦.

(٢) عبد الله حسون محمد، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، **مجلة دايلي للبحوث الإنسانية**، ٢٠١٥، ص ٣٤١.

(٣) "اللجنة العلمية للبيئة والتنمية (أكتوبر ١٩٨٩)، مستقبلنا المشترك"، ترجمة محمد كامل عارف، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد ١٤٢.

(٤) **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دونانو رومانو، دمشق (٢٠٠٣)، ص٥٢.

(٥) ينظر:

https://kenanaonline.com

وتعرف الاستدامة الشاملة للتنمية: بأنها عملية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستدامة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك البيئة والاقتصاد والمجتمع، وتركز على تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والقدرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية، كما تعمل التنمية المستدامة على تطوير القدرة على التحمل للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث يمكنها الاستمرار في تلبية الاحتياجات الحالية دون التأثير السلبي على القدرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية، كما تعزز التنمية التي تضمن المشاركة الفعالة والعادلة لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الفقراء والمهمشين، وتلبية احتياجاتهم الأساسية وتعزيز حقوقهم ومشاركتهم في صنع القرار[١].

وبذلك يتبين لنا إن المقصود بالتنمية المستدامة (Sustainable Development) هي: التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام، والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

وأن التعاريف السابق ذكرها كلها تتمحور حول المحافظة على البيئة، وقلة هدر الموارد الطبيعية لتستوفي الأجيال اللاحقة منها حقها.

المبحث الثاني : أبعاد التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة نمطًا للتنمية يهدف إلى تحقيق التقدم الشامل والمستدام في مختلف المجالات، وتتألف من عدة أبعاد تعمل معًا لتحقيق التنمية المستدامة بشكل متكامل وهو ما يسعى صناع القرار على تنفيذه، وفيما يلي توضيح لأبعاد التنمية المستدامة:

١-البعد الاقتصادي:

يتعلق هذا البعد بضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل، ويشمل ذلك تعزيز الاستثمارات والابتكار وتطوير الصناعات المستدامة، وتوفير فرص العمل اللائقة، وتعزيز التجارة العادلة والاقتصاد الأخضر كما أن لكل من الدول الصناعية والدول النامية نظرتها إلى التنمية المستدامة، إذ ترى الدول الصناعية أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط السائدة وعم تصدير نموذجها

(١) عبد السلام مرجي، **أساسيات في الثقافة المهنية**، عمان، دار الخليل للنشر والتوزيع، ط ٢٠١٦م، ص ١٢٦.

الصناعي عالميًا، في حين تنظر الدول النامية إلى التنمية المستدامة بأنها توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان [١].

٢-البعد الاجتماعي:

يركز هذا البعد على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ويشمل ذلك توفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان والماء النظيف والصرف الصحي للجميع، كما يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق الأقليات.

ويعتنى هذا البعد بالسعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووقوف تدفق الأفراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية، ويتضمن هذا البعد أيضًا الحكم الصالح، والذي يعد من أهم متطلبات التنمية المستدامة، وأن تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع، لأن تحقيق هذا الهدف سينعكس بالإيجاب على القرارات السياسية والاقتصادية التي ستكون في صالح المجتمع؛ توفير خدمات الصحة والتعليم وذلك من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا، والتحكم في النمو السكاني، والتوزيع بين المناطق الحضرية والريفية **(٢)**.

٣-البعد البيئي:

يتعلق هذا البعد بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية، ويشمل ذلك حماية التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز الاستدامة البيئية.

ويُعد إدراج الحفاظ على البيئة في عملية التنمية أصبح ضرورة ملحة، لأن التلوث يضر بصحة المجتمع وأفراده، ويضر أيضا بالإنتاجية من جانبين، كما إن التلوث مدمر للأنشطة الاقتصادية والحد منها مما ينعكس سلبا على الإنتاجية على المستوى الكلي، فمثلا تلوث الهواء في أوربا وضع قيودًا على حركة الشاحنات، والأنشطة الصناعية، كما أن الأمطار الحامضية أضرت بالغابات مما بات يهدد صناعة الأخشاب، بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة التي يتحملها الأفراد والمؤسسات جراء

---

(١) التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات، **الشبكة العربية للتميز والاستدامة**، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٥م

https://sustainability

(٢) مهدي سهر غيلان، "دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة"، **مجلة كية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، ٢٠٠٩.

تجديد الواجهات في فترة أقصر، أصبحت الشركات الملوثة تتحمل تكاليفا إضافية، كما أصبحت مهددة بالمقاطعة من طرف الزبائن الخضر أصدقاء البيئة(١).

كما يمثل تلوث الهواء والمياه والتربة مشكلة مستمرة ذات أبعاد محلية وعالمية تضر بصحة البشر والنظم الإيكولوجية، ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ثمة تعرض كبير بالفعل للمواد الكيميائية الخطرة في جميع أنحاء العالم ومن المرجح أن يتزايد في العقود المقبلة، لاسيما في الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية، وقد بات معدل تركيزات الملوثات يتجاوز المستويات الآمنة في بعض المدن، ومن المرجح ان تؤدي الزيادة المستمرة بلا هوادة في نسبة التلوث إلى مضاعفة عدد الوفيات المبكرة الناجمة عن الجسيمات المحمولة جوا في المناطق الحضرية، ولذلك ركزت كل التعاريف البيئية على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية، وكذلك حماية المناخ من الاحتباس الحراري وتعني عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه إحداث تغييرات كبيرة في المناخ العالمي، فالإشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيماوية تؤدي إلى حدوث آثار سلبية وتغيرات مناخية تؤثر على الحياة في الكرة الأرضية **(٢)**، فالهدف الأساس للتنمية المستدامة العمل على إيجاد بيئة مناسبة تتسم بالثبات والاستقرار.

٤- البعد المؤسساتي:

يهدف هذا البعد إلى تعزيز الحوكمة الفعالة والشفافة، وتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويهدف أيضًا إلى تعزيز القدرة على التخطيط والتنفيذ ومراقبة التنمية المستدامة كما يعمل على حصر المعلومات مثل عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي، والميزانيات الخاصة بالإنفاق على البحث والتطوير (٣).

٥- البعد الثقافي:

(١) نجم نجم عبود، **البعد الأخضر للأعمال، المسؤولية البيئية لرجال الأعمال**، أوراق عمل، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٣٢.

(٢) إبراهيم على الجندي، **الأمن الصناعي وحماية البيئة من التلوث**، القاهرة، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦، ص ١٢٢.

(٣) التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات، **الشبكة العربية للتميز والاستدامة**، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٥م https://sustainability

يشمل هذا البعد التعرف على التراث الثقافي، وتعزيز التعددية الثقافية وحماية التراث الثقافي المهدد، ويهدف أيضًا إلى تعزيز التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة وتعزيز الهوية الثقافية، فالتنوع الثقافي بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري إذ هو ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية (١).

تجمع هذه الأبعاد في سياق التنمية المستدامة لتشكل نهجًا شموليًا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ومن خلال التركيز على هذه الأبعاد والتعامل معها بشكل متكامل، يمكننا بناء مستقبل مستدام يضمن الازدهار للأجيال الحالية والقادمة.

المبحث الثالث : أثر السياسة الخارجية المصرية على تحقيق التنمية المستدامة.

الآثار الاقتصادية للتنمية المستدامة المصرية:

يهدف التحول الاقتصادي في العالم العربي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التنويع الاقتصادي، وتطوير القطاعات غير النفطية، وتشجيع ريادة الأعمال، وتعزيز الاستثمارات في الصناعات البديلة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التجارة العادلة والاستدامة البيئية.

وتهدف التنمية المستدامة بشكل عام إلى تحقيق تحول إيجابي وشامل في العالم بحلول عام ٢٠٣٠م حيث تم تحديد هذه الأهداف من قبل الأمم المتحدة وتشكل إطارًا عالميًا للعمل نحو التنمية المستدامة في جميع البلدان، وهو ما تأثرت به مصر، وانعكس عليها بشكل مباشر، ومن أهم هذه الأهداف:

- القضاء على الفقر في جميع أشكاله وأبعاده: حيث تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع وتحسين مستوى المعيشة للفقراء في جميع أنحاء العالم.
- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي: حيث تهدف إلى ضمان توافر الغذاء الآمن والمغذي بشكل كافٍ للجميع، وتحسين التغذية وزيادة إنتاجية الزراعة.
- ضمان صحة جيدة ورفاهية للجميع: حيث تهدف إلى تعزيز صحة الناس، وضمان وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير الحماية المالية من المخاطر الصحية.
- ضمان تعليم جيد وفرص تعلم مستدامة للجميع: حيث تهدف إلى ضمان توفر التعليم الجيد، والنواتج التعليمية للأطفال والشباب، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

(١) المرجع السابق نفسه.

- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة: حيث تهدف إلى إزالة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز مشاركتهن في جميع المجالات واتخاذ القرارات.
- ضمان توافر مياه نظيفة وصرف صحي للجميع: حيث تهدف إلى ضمان توافر المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي الملائمة، وإدارة الموارد المائية بشكل مستدام.
- ضمان وصول الجميع إلى الطاقة المستدامة والميسرة: حيث تهدف إلى تعزيز الكفاءة الطاقوية، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والشغل اللائق: حيث تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وخلق فرص عمل لائقة ومستدامة للجميع.
- بناء البنية التحتية المتينة، وتعزيز الصناعة والابتكار: حيث تهدف إلى توفير البنية التحتية المتينة والمستدامة، وتعزيز الصناعة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز الاستدامة البيئية.
- الحد من التفاوت داخل البلدان وبينها: حيث تهدف إلى تقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز المساواة داخل البلدان.
- جعل المدن والمستوطنات مستدامة وآمنة ومتاحة للجميع: حيث تهدف إلى تحقيق تنمية حضارية مستدامة وآمنة وشاملة، وتعزيز الوصول للإسكان الملائم، والنقل العام، وتوفير المساحات الخضراء.
- تعزيز استهلاك وإنتاج مستدام: تهدف هذه الهدف إلى تعزيز الاستهلاك، والإنتاج المستدام، وتحسين إدارة النفايات، والتحول إلى نماذج إنتاج أكثر استدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره: حيث تهدف إلى مكافحة تغير المناخ، وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، وتكييف النظم الاقتصادية والاجتماعية مع التغيرات المناخية.
- الحفاظ على الحياة البحرية، واستخدام الموارد البحرية بطريقة مستدامة: حيث تهدف إلى حماية البحار، والمحافظة على التنوع البيولوجي البحري، واستخدام الموارد البحرية بطريقة مستدامة.
- حماية النظم البيولوجية البرية واستعادتها، وتعزيز الاستدامة البيئية: حيث تهدف إلى حماية النظم البيولوجية البرية، واستعادتها، وتعزيز الاستدامة البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي[١].

(١) ينظر:

https://sustainability-excellence.co

ومن جانبها تسعى السياسة المصرية للقضاء على الآثار السلبية للتطورات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية، وما نتج عنها من تباطؤ في النمو الاقتصادي المصري، وارتفاع أسعار السلع والطاقة، وزيادة أعباء الديون على الدولة، وتعزيز العمل على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تحقق العدالة الاجتماعية وتضمن رفاهية الجميع من خلال التعاون والتنسيق بين جميع الفاعلين في المجتمع، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

هذا وقد أشار السفير راجي الإتربي، الممثل الشخصي للسيد رئيس الجمهورية لدى مجموعة العشرين وتجمع البريكس ومساعد وزير الخارجية إلى جهود الدولة المصرية، ومنها وزارة الخارجية، في مواجهة تلك الأزمات من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كأداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية، بما في ذلك الانخراط النشط والبناء في التفاعلات الدولية والإقليمية لدفع مجالات التعاون الاقتصادي، وتعزيز مكانة مصر في التجمعات الدولية مثل مجموعة العشرين وتجمع البريكس، بهدف الاستفادة من توسيع نطاق الشراكات الاقتصادية بما يخدم الأولويات الاقتصادية المصرية، والدفع بالرؤى والمقترحات الوطنية لإصلاح النظام المالي الدولي لتمكينه من دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة [١].

كما تولي الحكومة المصرية أهمية قصوى لنشر ثقافة التنمية المستدامة والتوسع في دمج أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في منظومة تخطيط متكاملة تركز على خمسة محاور رئيسية وهي: اقتصاد قائم على المعرفة والتنمية البشرية، اقتصاد قائم على تنمية الموارد الطبيعية، اقتصاد قائم على الإنتاج، اقتصاد يعتمد على الاستثمار ونقل وتوطين التكنولوجيا، اقتصاد متنوع يعتمد على الابتكار والتصنيع كثيف المعرفة وتُعد "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ،"هي المظلة التي تندرج في اطارها الخطط وبرامج العمل التنمية، وقد تمت صياغة مجموعة من مؤشرات قياس الاداء التي تتسم بالموضوعية والقابلة للقياس والمرتبطة بمدى زمني محدد يمكن من خلالها تحديد المسؤوليات ووضع إطار المساءلة للأطراف المسئولة عن تحقيقها، وذلك نظرًا لأن قياس الأداء يُعد الركيزة الأساسية التي تمكن المؤسسة من قياس النتائج المتحققة من أهدافها المنشودة، والتأكد من كفاءة التنفيذ، ورصد الصعوبات التي عرقلت تحقيق بعض الأهداف، وتشخيص أسبابها، والتوصية بكيفية العمل على حلها وعدم تكرار

---

(١) ينظر:

https://www.mfa.gov.eg

الأخطاء في المستقبل، وهذا الأمر يستلزم تطوير منظومة التخطيط والمتابعة على النحو الذي يساهم في تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها وتقييم الأثر المترتب عليها(١).

وإذا نظرنا إلى الأثار الاقتصادية الإيجابية للسياسة المصرية نجد أن بعض معالم التوجهات الاقتصادية للإدارة المصرية الجديدة في أعقاب ٣٠ يونيو بدأت تتضح بشكل متدرج، واتخذت خطاً واحداً إلى حد بعيد سواء في العام الانتقالي تحت رئاسة المستشار عدلى منصور، أو منذ انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما نجد أن المؤشرات الحالية تتيح إمكانية استشراف سيناريوهات ورؤى للاقتصاد المصري في الفترة المقبلة في ظل الإدارة الحالية وتوجهاتها، وأن أولى معالم السياسات الاقتصادية للإدارة المصرية الجديدة في المرحلة الراهنة هي الاتجاه التدريجي صوب سياسات مالية أقرب إلى التقشف، وإعلان السعي إلى تقليص عجز الموازنة والدين العام كهدف رئيسي في المرحلة المقبلة، كما نجد أن منطقة اليورو ترى أن الأزمة الاقتصادية في طريقها للتراجع، وأن النمو سيبدأ أخيراً في التزايد المستمر حتى الخروج منها تماماً، لذا بدأت الحكومات في التركيز أكثر على تخفيض عجز الموازنة والديون للوصول للمعدلات المنصوص عليها في معاهدات اليورو، وذلك من خلال التوسع في إجراءات التقشف، وفي المقابل نجد سياسة الدعم لبعض السلع الأساسية أبان الظروف الاقتصادية التي سادت، ورأت الحكومة أن الدعم النقدي أكثر دقة من منع تسريبه لغير المستحقين، وأنه يجب توافر فرص عمل حقيقية لمستحقي الدعم؛ حيث يوجد علاقة عكسية بين الدخول والدعم، فكلما زادت الدخول انخفض الدعم بمقدار زيادة الدخل أو التوظيف والعكس صحيح، إن نفقات الدعم تأتي عبر الدعم الرسمي من الدولة في الأساس، ويوجد أيضا الدعم غير الرسمي الذى يصدر من الأهالي لمساعدة الدولة في انفاقها على الدعم للفقراء، إلا أن الدعم الأخير لا يظهر في الموازنة العامة للدولة (٢).

الآثار الاجتماعية للتنمية المستدامة المصرية:

يجب أن تكون التنمية المستدامة شاملة وعادلة، وتضمن المساواة في فرص الوصول للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان، كما ينبغي معالجة التحديات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتمييز بجدية، وتعزيز دور المرأة في عملية التنمية المستدامة.

---

(١) الدولة المصرية الجديد والتنمية المستدامة (الفروض والتحديات)، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بني سويف، ع ١٨، أبريل ٢٠٢٣.

(٢) الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر، رشدي إبراهيم أبو كريمه، **مجلة كلية الحقوق**، جامعة القاهرة، مج ١٢، ع ٢، ٢٠٢٢م.

هذا وتعتمد التنمية المستدامة بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص على مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تسعى لتحقيق توازن شامل بين الأبعاد التنموية، ومن أهم هذه الأسس الرئيسية للتنمية المستدامة:

- التكامل والتفاعل: تشجع مبدأ التكامل والتفاعل على تعزيز التعاون والتفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تعمل هذه الأبعاد معًا وليس بشكل منفصل من أجل تحقيق الاستدامة.
- التنوع والتكيف: يشدد مبدأ التنوع والتكيف على أهمية تعزيز التنوع البيولوجي والثقافي والاقتصادي، يجب أن تتبنى استراتيجيات التنمية المستدامة مقاربة شمولية تأخذ في الاعتبار الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.
- المسؤولية الجِيلية: ينص مبدأ المسؤولية الجِيلية على ضرورة اتخاذ القرارات والتحركات التي تحقق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي، واحتياجات الأجيال القادمة، يجب أن يتم التنمية بشكل يحافظ على الموارد والبيئة للأجيال القادمة.
- العدالة الاجتماعية: يركز مبدأ العدالة الاجتماعية على ضرورة ضمان توزيع عادل ومتوازن للفرص والموارد، يجب أن تسعى التنمية المستدامة للحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية، وتعزيز المساواة بين الجميع.
- الحوكمة القوية: يشدد مبدأ الحوكمة القوية على أهمية وجود نظم حوكمة فعالة وشفافة ومشاركة لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تشمل هذه الحوكمة المشاركة الفعالة للمواطنين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- الكفاءة والاستدامة الاقتصادية: يهدف مبدأ الكفاءة والاستدامة الاقتصادية إلى تعزيز الاقتصادات المستدامة والفعالة في استخدام الموارد، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، يجب أن تعتمد النماذج الاقتصادية على تقنيات وعمليات تقلل من استهلاك الموارد وتحافظ على التوازن البيئي **(١)**. تحقق هذه الأسس التنمية المستدامة وتضمن استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتعزز جودة الحياة للأجيال الحالية والقادمة، وتمكننا من بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وإذا نظرنا إلى المقومات الاجتماعية للدستور المصري نجد التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية،

(١) الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، **المركز الوطني للسياسات الزراعية**، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دونانو رومانو، دمشق (٢٠٠٣)، ص ٥٢ وما بعدها.

وتوفير وضمان الحياة الكريمة لجميع المواطنين، تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا، توفير خدمات التأمين الاجتماعي لجميع المواطنين، توفير الرعاية الصحية المتكاملة لجميع المواطنين، مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، كما يوجد العديد من المشروعات والبرامج التي تهتم بالأبعاد الاجتماعية للفئات المستهدفة من الدعم مثل برنامج تكافل وكرامة، ومعاش التضامن الاجتماعي، ومشروع حياة كريمة، برنامج فرصة، صندوق تحيا مصر، حيث تلعب تلك المشروعات والبرنامج دورًا على جانب كبير من الأهمية لمساعدة الطبقات الفقيرة، والطبقات الأشد فقرًا (١).

كما نجد أن نظام الحماية الاجتماعية في مصر يُعد أحد الأركان الأساسية للسياسة الاجتماعية، وقد تم تطويره في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بحيث يشمل بشكل رئيسي محاولة الحكومة المصرية لتقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، حيث التوسع في برامج الحماية الاجتماعية، التي تستهدف التخفيف من الفقر، وأيضا الآثار السلبية المحتملة للإصلاح الاقتصادية على أشد شرائح في السكان فقراً والأولى بالرعاية في مصر، واشتملت هذه الجهود على توسيع نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، وزيادة كميات السلع الغذائية التي تصرف من خلال بطاقات الدعم التمويني، ويعد برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة من أكبر استثمارات الحكومة المصرية في تنمية رأس المال البشري، وهو برنامج لشبكات الأمان الاجتماعي حيث تتولي وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذه، ويستعرض البحث برامج الحماية الاجتماعية، ومدى كفاية المساعدات الضمانية في الحد من الفقر في الريف والحضر(٢)، ومن هذا المنطلق تبرز الأهمية البالغة لوضع سياسات سليمة وبرامج فعالة للحماية الاجتماعية خاصة في المناطق الفيرة، حيث اقترنت فترة التحول التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بتحديات سياسية واقتصادية، كان لها أثرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي مما يستوجب تدعيم وإصلاح هذه السياسات والبرامج وتوسيع نطاق تغطيتها.

كما نجد إن النظام السياسي المصري أحدث تحولات واضحة في السنوات الأخيرة ومن ذلك أنه ارتكز على قيم ومبادئ الديمقراطية والمواطنة والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات

(١) رشدي إبراهيم أبو كريمه، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر، مرجع سبق ذكره،

(٢) المرجع السابق نفسه،

العامة، والعمل على أساس التداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات، والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وسيادة القانون، فمع ظهور النظام الدستوري في مطلع القرن التاسع عشر وصدر اللائحة التأسيسية في ٧ فبراير ١٨٨٢ والتي سارع الاحتلال الإنجليزي بإلغائها، وبعد انتهاء الحماية البريطانية عن مصر صدر دستور ١٩٢٣ الذى ألغى عام ١٩٣٠ ليستمر العمل بدستور ١٩٣٠ حتى ١٣ ديسمبر ١٩٣٥ حيث صدر أمر ملكى – في نهاية عام ١٩٣٥ مقررًا عودة دستور ١٩٢٣ الذى استمر العمل به حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**(١)** ومنذ قيام ثورة يوليو مر النظام الدستوري المصري بالعديد من المراحل وهي: مرحلة دستور ١٩٥٣ ثم مرحلة دستور ١٩٥٦ ، فمرحلة الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨، فمرحلة الإعلان الدستوري للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٤ ثم دستور ١٩٧١ المرتكز الأساسي للنظام السياسي حتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتخلى الرئيس الأسبق مبارك عن الحكم ، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى تولى إدارة شؤون البلاد بتعطيل العمل بأحكام الدستور في ١٣ فبراير ٢٠١١ من خلال إصداره إعلانا دستوريا، وتلى ذلك قيام المجلس بتكليف لجنة للقيام بإجراء بعض التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها يوم ١٩ مارس ٢٠١١، وبعد موافقة الشعب المصري على التعديلات، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٣٠ مارس ٢٠١١ إعلاناً دستورياً يتكون من ٦٣ مادة شمل أغلب التعديلات التي تم إقرارها في الاستفتاء بالإضافة إلى بعض المواد الأخرى. وأعقب ذلك قيام كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والرئيس الأسبق محمد مرسى بإصدار عدة إعلانات دستورية كان آخرها اعلان ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، ثم تعطيله بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، بناء على بنود خطة خارطة الطريق، الصادرة فى ٣ يوليو ٢٠١٣، ثم قام المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية المؤقت بإصدار إعلان دستوري جديد في ٨ يوليو ٢٠١٣ ، لتحكم البلاد وفق مواده الثلاثة والثلاثين حتى انتهاء المرحلة الانتقالية الثانية، ثم الدستور الحالي يناير ٢٠١٤ حيث قامت لجنة الخمسين بإعداد دستور جديد لمصر ، يتكون من ٢٤٧ مادة، وتم الاستفتاء عليه في يناير ٢٠١٤ وأصبحت السلطة التشريعية في مصر تقتصر على نظام المجلس الواحد، وهو مجلس النواب، والذى يتكون من ممثلي الشعب المنتخبين، وكذلك التمثيل المناسب والملائم لبعض المصريين فقد كفل دستور ٢٠١٤ – لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية ـ تمييزًا إيجابيًا لفئات ست من مكونات المجتمع المصري حيث نصت المادتان ٢٤٣ و ٢٤٤ على أن تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين والشباب، والمسيحيين والأشخاص ذوى الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج، تمثيلًا ملائمًا في أول مجلس للنواب ينتخب بعد إقرار هذا الدستور، وكذلك تميز هذا المجلس بأنه يتولى

(١) أحمد أبو الحسن زرد، **تحديث الدستور-ترسيخ لدولة المؤسسات**، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٧م، ص ١٨.

سلطة التشريع ، وإقرار السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، فضلًا عن الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية(١).

الآثار البيئية للتنمية المستدامة المصرية:

يعتبر البعد البيئي أحد ركائز تحقيق التنمية المستدامة حيث يمثل رأس المال الطبيعي أهم مدخلات العمليات الإنتاجية- ة في كافة المجالات التنموية التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري، والاستثمار في تلك الموارد يمكنه أن يساهم في تحقيق معدلات نمو تتسم بالاستقرار، وتواجه المتغيرات والأزمات الاقتصادية العالمية.

هذا وتشهد التنمية المستدامة في العالم العربي تحديات وفرصًا فريدة، إذ يعد العالم العربي متنوعًا جغرافيًا وثقافيًا مع اختلافات في مستويات التنمية والتحديات التي يواجهها كل بلد، ومن أهم الجوانب المهمة للتنمية المستدامة في مصر والدول العربية الأفريقية:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية في العالم العربي ثروة هائلة، مثل المياه والتربة الخصبة والطاقة الشمسية، ويجب تعزيز استدامة استخدام هذه الموارد من خلال تطبيق ممارسات فعالة لإدارة المياه والزراعة المستدامة وتعزيز الطاقة المتجددة.
- التعليم والتوعية: يلعب التعليم دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية المستدامة في العالم العربي، يجب توفير فرص التعليم الجيد والمناسب للجميع، وتعزيز الوعي بقضايا البيئة والتنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات.
- التعاون الإقليمي والدولي: يعتبر التعاون بين الدول العربية والتعاون الدولي أمرًا حاسمًا في تعزيز التنمية المستدامة، ينبغي تبادل المعرفة والخبرات والتكنولوجيا وتعزيز الشراكات لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة (٢).

وتعد الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة محورية للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البشرية، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات على المستوى العالمي لتعزيز التنمية المستدامة، ومن أهم الجوانب المهمة للتنمية المستدامة عالميًا:

---

(١)حمد أبو الحسن زرد، **تحديث الدستور-ترسيخ لدولة المؤسسات**، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٧م، ص ١٨.

(٢) ينظر: **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ص ٥٥ وما بعدها

- أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠: تم اعتماد أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من قبل الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. تضم أجندة ٢٠٣٠ عدة أهداف تصل إلى ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة (SDGs) ، تغطي مجموعة واسعة من القضايا مثل الفقر والجوع والتعليم والمياه والطاقة والمناخ، وتهدف هذه الأجندة إلى توجيه الجهود العالمية نحو تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.
- الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ: تعد الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC) إحدى الجهود الرئيسية لمكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق استقرار تركيبة الغلاف الجوي، وتعزيز قدرة الدول على مواجهة تغير المناخ وتكييفه.
- الشراكات العالمية: تم تشكيل العديد من الشراكات العالمية لتعزيز التنمية المستدامة، مثل شراكة المليارات، والتي تهدف إلى تعزيز الاستثمار في البنية التحتية، وتنمية القدرات في البلدان النامية، كما تم تشكيل شراكات للتعامل مع قضايا مثل تعزيز الصحة والتعليم والمياه والطاقة.
- التمويل المستدام: توجد جهود عالمية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية، وتشمل هذه الجهود توجيه الاستثمارات نحو مشاريع ومبادرات تعزز التنمية المستدامة، وتوفير التمويل اللازم للدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تبادل المعرفة والتكنولوجيا: يلعب تبادل المعرفة والتكنولوجيا دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية المستدامة، يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات وتبادل المعرفة فيما يتعلق بالحلول المستدامة للتحديات البيئية والاجتماعية (١).

وكذلك نجد تضاعف الاهتمام المصري بالأبعاد البيئية كثيراً في السنوات الأخيرة نتيجة أخطار الإسراف في استغلال الموارد الطبيعية، لذا تسعى الحكومة إلى حماية البيئة المصرية، وخفض معدلات التلوث، ورفع مستوى الوعي العام بالجوانب البيئية "من خلال السياسات التالية:

- زيادة التوجه نحو التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتمادا على الكربون.
- دعم أنظمة الإدارة البيئية المتكاملة لتوفير بيئة صحية للمواطنين.
- تفعيل سياسة التنمية المستدامة، وإدراج البعد البيئي في المشروعات التنموية والتوسع في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة.
- التصدي للآثار الضارة للتغيرات المناخية.

---

(١) ينظر:

https://sustainability-excellence.co

- الحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتنمية وتطوير المحميات الطبيعية، والحفاظ على الثروات البحرية والبرية.
- الارتقاء بالسلوكيات البيئية للمجتمع، بنشر الوعى البيئي بين الافراد والمؤسسات.
- تبنى سياسات مالية داخلية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة، وتغليظ العقوبات الموقعة ضد الانتهاكات والممارسات البيئية الخاطئة.
- تفعيل وتطوير النظام التشريعي البيئي.
- تكامل العمل، بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختلفة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي.
- دعم لا مركزية الإدارة البيئية، وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات.
- إدماج قضايا النوع الاجتماعي، وتفعيل دور المرأة والشباب في الخطط البيئية

ويبين يحيى الفرحان، سامح غرايبة أن مشروع قانون حماية البيئة مفيد على نحو وجود مادة أو مواد غريبة في أي مكون من مكونات البيئة يجعلها غير صالحة للاستعمال(١).

فقد شهد الاهتمام المصري بالأبعاد البيئية تطورًا ملحوظًا ومن ذلك اهتمام الرئيس عبد الفتاح السيسي في الدساتير المصرية الحديثة اهتمامًا بالغًا بالجانب البيئي فمنذ بداية يونيو ٢٠١٤ اتخذ العديد من القرارات والاجراءات سواءً على المستوى العالمي الذي اكد سيادته فيه على أهمية تلك القضايا من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والاقليمية المعنية بقضايا البيئة، وكذلك اطلاق وتبني عدد من المبادرات التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة مع تحقيق تنميه مستدامه، أو على المستوى المحلي حيث ساعت مؤسسات الدولة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية لمعالجه أهم المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع المصري مثل التلوث بأنواعه المختلفة، وغياب الثقافة البيئية، ومحدودية الوعي البيئي والسكان، ومحدودية الموارد المائية، والتعديات التي يتعرض لها نهر النيل، وتحقيق العدالة البيئية خاصه في المناطق العشوائية، وتراكم القمامة، وذلك في إطار تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل يعالج المشكلات الاقتصادية في المجتمع المصري بهدف تحقيق نمو يلبي متطلبات المواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة، هذا وقد قامت وزاره البيئة المصرية في الفترة الاخيرة بوضع وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات والمشروعات الناجحة، والتي منها وضع نظامًا بيئيًا لتقييم الاثر البيئي للمشروعات يعمل على معالجة نقاط الضعف التي كانت موجوده في النظام السابق وتذليل المعوقات أمام المستثمرين، ودفع عجلة الاقتصاد والاستثمار، كما تبنت اتباع استراتيجية جديدة لإدارة المخلفات الزراعية

(١) يحيى الفرحان، سامح غرايبة، **المدخل إلى العلوم البيئية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٩٩١م، ص١٩٩ .

وعلى راسها قش الارز والحد من السحابة السوداء والتأثير عليها حيث تم توقيع بروتوكول تعاون مع صندوق التنمية الاجتماعي لتقديم قروض لمتعهدي جمع المخالفات الزراعية مِن مَن يقومون بجمع المخلفات ويسلمونها إلى المصانع بفائدة، كما قام الرئيس بإلغائها على المتعهدين على أن يتحملها صندوق تحيا مصر وعدد أخر من البروتوكولات مع الوزارات والجهات المعنية المختلفة **(١)**.

كما تبنت الحكومة استراتيجيات لمواجهة نوبات تلوث الهواء الحادة والتي منها خفض انبعاثات التلوث الصناعي والمروري وتوعية الفلاحين بالمنظومة، واتاحة المعلومات حول الاجراءات اللازمة لذلك، وتوفير اليات تمويليه لتنفيذ عدد من المشروعات البيئية بالشركات الصناعية بهدف تحسين نوعيه الهواء وخفض احمال التلوث، وكذلك تنفيذ عدد من مشروعات النقل الجماعي التي تهدف إلى الحد من استهلاك الوقود عبر تشغيل خطوط اتوبيس حديثة ومرتفعة المستوى تعمل بالغاز الطبيعي وتشجيع استبدال مئات من عربات الميكروباص بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي، وتحويل عمل الاف من عربات التاكسي من البنزين إلى الغاز الطبيعي بالإضافة إلى تركيب اشارات الكترونية متغيرة الرسالة لإعطاء معلومات عن أماكن الانتظار في الجراجات وإنشاء مسارات للدراجات في المدن بجميع أنحاء الجمهورية، وكذلك التوسع في نطاق إنشاء الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيطة والعمل على خفض عدد المنشأت ذات الصرف المباشر على نهر النيل وتقديم الدعم الفني والمادي للمنشاة الصناعية التي تقوم بالصرف على البحار، وكذلك العمل على توفيق الاوضاع البيئية للموانئ المصرية لتصبح موانئ خضراء تتوافق مع المعايير البيئية العامة، وكذلك اطلاق مبادرة اتحضر للأخضر التي تستهدف نشر الوعي البيئي وحث المواطن على المشاركة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استدامتها حفاظًا على حقوق الاجيال القادمة[٢].

كما عملت الدولة على إتاحة وتعزيز التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة من خلال الاستثمار في عدد من المشروعات الخضراء مثل مشروع إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء بالشراكة مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة، ومشروع إنتاج عربات القطارات لدعم

(١) سالي محمود عاشور، الحق في البيئة في ضوء تطورات الاقتصاد المصري ٢٠١٤ - ٢٠٢٢ ، **دراسات في حقوق الانسان** ، العدد ٨، سبتمبر ٢٠٢٢م.

(٢)سالي محمود عاشور، الحق في البيئة في ضوء تطورات الاقتصاد المصري ٢٠١٤ - ٢٠٢٢ ، **دراسات في حقوق الانسان** ، العدد ٨، سبتمبر ٢٠٢٢م.

جهود النقل المستدام، وكذلك مشروعات تحلية المياه بالإضافة إلى اطلاق سندات خضراء للمرة الأولى في قارة أفريقيا ومنطقه الشرق الاوسط وتشجيع القطاع الخاص على اطلاق مثل تلك السندات(١).

الخاتمة:

بعد هذا العرض يتبين لنا إن التنمية المستدامة إطارًا أساسيًا لتحقيق التقدم الشامل والازدهار الشامل للمجتمعات والبيئة، وتتطلب التنمية المستدامة التفكير بشكل شامل وتبني أساليب حياة وأنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، كما أن تحقيق التنمية المستدامة يعتبر تحديًا مشتركًا يتطلب تعاونًا عالميًا وجهودًا مشتركة، ويجب على الدول العربية التعاون وتبادل الخبرات، والتفكير بشكل شامل حتى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن السياسة الخارجية المصرية قد برزت بشكل واضح ولعبت دوراً كبيرًا كان له عظيم الأثر سواء على المستوى العربي أو الإفريقي، وما زالت هذه السياسة مستمرة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة سواء على المستوى المصري أو العربي الإفريقي وأن الاهتمام بالسياسة الخارجية وجهود الإصلاح والتكوين الثقافي في جميع المجتمعات الخارجية من قبل النظم السياسية أصبح ضرورة ملحة، وذلك بسبب التطورات التكنولوجية العالية التي جعلت التواصل بين الدول أكثر سهولة، وزادت الاعتمادية المتبادلة بين الدول، وأن تحديد متغيرات السياسة الخارجية، يبدأ بالتمييز بين البيئة الموضوعية التي تمثل المحيط الفعلي لعملية صنع السياسة الخارجية، فالبيئة الموضوعية لا تؤثر مباشرة في السياسة الخارجية، ولكن تؤثر بشكل غير مباشر من خلال البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية، أي من خلال فهمه لمتغيرات البيئة الموضوعية، فإذا لم يدرك صانع السياسة الخارجية وجود متغير موضوعي معين، فإن ذلك المتغير لن ينتج أثرًا في السياسة الخارجية لدولته، كما أن رسم دوائر جديدة للسياسة الخارجية المصرية وإعادة ترتيب دوائر أخري في نطاقاتها في ظل الجمهورية الجديدة تحقق مكاسب كبري للدولة المصرية في مختلف الأصعدة خاصة وأن التحرك المصري يمضي في مسارات واتجاهات متفاعلة ومتكاملة يمكن البناء عليها اعتمادًا علي معطيات الدبلوماسية الذكية والتي ستحقق لمصر الكثير من الانجازات الحقيقية والكاملة والتي ستؤكد علي استراتيجية مصر الحقيقية في دوائرها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، كما يتبين لنا العديد من الآثار الإيجابية البيئية للسياسة المصرية الداخلية والخارجية وما أعطته الحكومة من أهمية في تنفيذ برامج تساعد في النمو البيئي والوعي البيئي، وما حققه الاستثمار المصري تزامنا مع المشكلات البيئية العالمية والذي يسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة حقيقية تواكب التوجهات العالمية التي تدعو لإعادة النظر في مقومات التنمية في إطار اهتمام

(١)سالي محمود عاشور، الحق في البيئة في ضوء تطورات الاقتصاد المصري ٢٠١٤ - ٢٠٢٢ ، **دراسات في حقوق الانسان** ، العدد ٨، سبتمبر ٢٠٢٢م.

المجتمع الدولي بالتأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية والتناقض في الموارد المائية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر والأزمات العالمية كأزمة الغذاء والأزمات المالية والاقتصادية.

مراجع البحث:

١- عبد المنعم أحمد شكري، "التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، (دراسة تحليلية مقارنة)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة جامعة القاهرة، مصر ٢٠٠٠.

٢- **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دونانو رومانو، دمشق (٢٠٠٣).

٣- عبد السلام مرجي، **أساسيات في الثقافة المهنية**، عمان، دار الخليل للنشر والتوزيع، ط ٢٠١٦م.

٤- مهدي سهر غيلان، "دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة"، **مجلة كية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، ٢٠٠٩.

٥- نجم نجم عبود، **البعد الأخضر للأعمال، المسؤولية البيئية لرجال الأعمال**، أوراق عمل، الأردن، ٢٠٠٨.

٦- إبراهيم على الجندي، **الأمن الصناعي وحماية البيئة من التلوث**، القاهرة، دار الكنب العلمية، ٢٠٠٦.

٧- **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دونانو رومانو، دمشق (٢٠٠٣).

٨- أحمد أبو الحسن زرد، **تحديث الدستور- ترسيخ لدولة المؤسسات**، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٧م.

٩- **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. دونانو رومانو، دمشق (٢٠٠٣

١٠- يحيى الفرحان، سامح غرايبة، **المدخل إلى العلوم البيئية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٩٩١م .

١١- سالي محمود عاشور، الحق في البيئة في ضوء تطورات الاقتصاد المصري ٢٠١٤ – ٢٠٢٢، **مجلة دراسات في حقوق الإنسان**، العدد ٨، سبتمبر ٢٠٢٢م.

المجلات والدوريات العلمية:

- "اللجنة العلمية للبيئة والتنمية (أكتوبر ١٩٨٩)، مستقبلنا المشترك"، ترجمة محمد كامل عارف، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد ١٤٢.
- "التنمية المستدامة في الوطن العربي...الواقع والمأمول (٢٠٠٧) نحو مجتمع المعرفة" ، **سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي**، جامعة الملك عبد العزيز السعودية.
- التنمية المستدامة في الوطن العربي...الواقع والمأمول (٢٠٠٧) نحو مجتمع المعرفة"، **سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي**، جامعة الملك عبد العزيز السعودية.
- عبد الله حسون محمد، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، **مجلة دايلي للبحوث الإنسانية**، ٢٠١٥.
- "اللجنة العلمية للبيئة والتنمية (أكتوبر ١٩٨٩)، مستقبلنا المشترك"، ترجمة محمد كامل عارف، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد ١٤٢.
- الدولة المصرية الجديد والتنمية المستدامة (الفروض والتحديات)، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بني سويف، ع ١٨، أبريل ٢٠٢٣.
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر، رشدي إبراهيم أبو كريمه، **مجلة كلية الحقوق**، جامعة القاهرة، مج ١٢، ع ٢، ٢٠٢٢م.
- رشدي إبراهيم أبو كريمه، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر، **مجلة كلية الحقوق**، جامعة القاهرة، مج ١٢، ع ٢، ٢٠٢٢م.

المواقع الإلكترونية:

* https://kenanaonline.com

*https://sustainability-excellence.co

*https://sustainability

*https://sustainability

* https://sustainability-excellence.co

* https://www.mfa.gov.eg

*https://subol.sa

*https://sustainability-excellence.co